الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:الواقع والتحديات
مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠٠٦

الدكتور سامي عبيد التميمي
جامعة البصرة /كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة :-

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا في اقتصادات البلدان المضيفة وخاصة النامية باعتبارها مصدرا هاما للتمويل ووسيلة ناجحة لاستغلال الموارد الطبيعية غي المستغلة، كما تعد وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا الحديثة وما ينطوي من استحداث طرق جديدة للإنتاج وتطوير طرق وأساليب حديثة للإدارة الاقتصادية ، وتلعب دورا هاما في كسر الاحتكار المحلي وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية عن طريق تحفيز التصدير وفتح أسواق جديدة في الخارج . أن محصلة كل تلك الفوائد للاستثمار الاجنبي المباشر ستكون بلا شك ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف في اقتصاد البلد المضيف مما يساعد في الجهد الوطني لتقليص نسبة البطالة كأحد المشاكل الهامة التي تواجه حكومات البلدان المضيفة.

من الطبيعي أن يكون هناك تنافس محموم بين الدول على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد أن تبين لكثير منها آن الاستثمار الاجنبي المباشر مساهم ايجابي في عملية النمو والتنمية الاقتصادية ، لكن الاستثمار الاجنبي وحده لايمكن أن يخلق تنمية حقيقية ومستدامة فنجاحه في تحقيق التنمية المنشودة مرهون بتوافر عدد من المعطيات أهمها : استقرار مكونات الاقتصاد الكلي في الدولة المضيفة له مثل السياسات المرتبطة بتحرير التجارة وأسعار الصرف فضلا عن توافر البنية الهيكلية ذات المستوى المحفز للاستثمار.

وقدر تعلق الأمر في العراق، فان الاقتصاد العراقي يتمتع بالعديد من الخصائص والمميزات التي تجعل منه منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية، كما تعمل الحكومة العراقية جاهدة لتوفير كافة الضمانات والامتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي – والتي جسدها بشكل واضح قانون الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٦ – لعلمها بأهمية ذلك في جذب الاستثمارات الوطنية وتشجيع المستثمرين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم في العراق . غير أن واقع الحال يفصح عن وجود معوقات أو محددات سياسية وأخرى اقتصادية تعرقل عمل الشركات متعددة الجنسية وتمنع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق .

مشكلة البحث

إن الاستثمار الأجنبي في العراق يطرح إشكالية كبيرة بسبب التباين بالرؤيا والايدولوجيا والإرث السياسي المتراكم لسنين طويلة لذالك فالبلد يواجه لأول مرة حالة التعامل مع هذه القضية بعقل مفتوح في ضوء حاجات التنمية . إن أهم ماينبغي الإشارة له في هذه المرحلة إن هناك عامل مهم هو النقص المريع في مصادر التمويل الداخلي التي تفرض الحاجة للبحث عن مصادر

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أخرى يأتي الاستثمار الاجنبي في مقدمتها. وعلى هذا الأساس لابد من التعامل مع هذه المسالة بايجابياتها وسلبياتها.

فرضية البحث

يعاني العراق العديد من المشكلات الاقتصادية، التي يمكن معالجتها إذا ما استطاعت الحكومة العراقية توفير مناخ استثماري ملائم قادر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ".

هدف البحث

١. تشخيص أهم المشكلات في الاقتصاد العراقي.

٢. تشخيص أهم المقومات الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.

٣. تشخيص أهم المعوقات الطاردة للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.

٤. تسليط الضوء على أهم مضامين قانون الاستثمار الاجنبي الجديد في العراق.

٥. اقتراح بض السياسات المحورية للازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

٦. تحديد بعض الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه المختلفة

١- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك تعريفات عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر أوردها عدد من الباحثين السياسيين والاقتصاديين المهتمين بشان الاستثمار، لكن للاختصار نكتفي بطرح ثلاث تعريفات لثلاث مؤسسات اومنظمات متخصصة أو ذات علاقة بموضوعة الاستثمار:

أ- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات طويلة الأجل التي يكون لأصحابها دور مشاركة فعلية في الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشروع الاستثماري. [١]

ب- منظمة التجارة العالمية (**WTO**) : ترى إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يملك مستثمر مقيم في البلد (البلد إلام) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد أدارته . [٢]

جـ- أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**) : تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي ، أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها ، ويشمل الاستثمار الأجنبي – وفقا للاونكتاد – ملكية أسهم، رأسمال، والإرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف، وهي الاستثمارات التي تفضي إلى سيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج. [٣]

يلاحظ من التعريفات أنفة الذكر، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالمميزات والخصائص التالية :

- يفضي إلى علاقة طويلة الأمد بين المستثمرين المحليين والأجانب مقارنة بالأنواع الأخرى من الاستثمارات الأجنبية.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

• ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين أو المشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني كما في المشروعات المشتركة **Joint Venture**

• يترتب على هذا النوع من الاستثمار منفعة مشتركة، باعتبار إن الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه المصالح المشتركة مع الدول المضيفة، حيث يحصل كل طرف فيها على عدد وأنواع معينة من الفوائد والعوائد، غير أن حجم ونوع الفوائد التي تحصل عليها الأطراف المشتركة يتوقف على السياسات والممارسات للطرفين بشان نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل محور أو جوهر العلاقة بين طرفي الاستثمار.

وحتى يمكن فهم السبل التي يؤثر بها الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية في الدول النامية، لابد من التمييز بين أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تهدف الشركات عابرة القوميات من توظيفها في البلد المضيف

٢- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى عدة أنواع حسب الأهداف التي يرغب المستثمر الأجنبي من تحقيقها : استثمار باحث عن الثروات، واستثمار باحث عن الأسواق، والاستثمار الباحث عن الكفاءة ، وأخيرا الاستثمار في الأصول الإستراتيجية. ويمكن تلخيص هذه الأنواع المختلفة من الاستثمارات الأجنبية فيما يلي [٤]:

أولا : الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية

يتميز هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية بأنه يشجع على زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية .

ثانيا : الاستثمار الباحث عن الأسواق

يعد هذا النوع من أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية التي سادت قطاع الصناعة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، حيث يعتبر هذا النوع من الاستثمار عوضاً عن التصدير من القطر المصدر للاستثمار ووجوده في القطر المضيف يكون بسبب القيود المفروضة على الواردات ، ومن أهم الأسباب لقيام مثل هذا النوع من الاستثمار ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة، ما يجعل الاستثمار فيها أجدى من التصدير إليها. ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه لايحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك والتجارة .

ثالثاً : الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء

يحدث هذا النوع من الاستثمارات عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة بتركيز جزء من نشاطاتها في الدولة المضيفة بحثا عن الربحية، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج، وكذلك يتم دفع تكلفة النقل المرتفعة في الدولة المضيفة على مثل هذا النوع من الاستثمار مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها .

رابعاً : الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية

يحدث هذا النوع من الاستثمار عندما تستثمر الشركات العالمية في البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة ، وذلك بسبب رغبتها

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

في تعظيم الربحية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا اثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، ويعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات.

والجدير بالذكر، إن دول منطقة الشرق الأوسط سعت من خلال استقبالها للاستثمار الأجنبي المباشر نحو إحراز أهداف تنموية اقتصادية واجتماعية استناداً إلى القواعد المتوفرة من مواد أولية وطاقات بشرية عامة، دون تركيز ملموس على المنافع المترتبة عن نقل ونشر التكنولوجيات التي استند أليها هذا الاستثمار.

وفي معظم الأحوال، يلاحظ أن الحكومات ومؤسسات الإعمال في الدول المتقدمة لاتسعى نحو الاستثمار الاجنبي المباشر بهدف حيازة التكنولوجيا حسب، بل أن استقدام وحيازة التكنولوجيا ربما شكلا هدفين اقل أهمية مقابل أهداف أخرى، كتوفر فرص العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة، وتشير بعض المراجع أن نقل التكنولوجيا لايشكل الغاية الأمثل من اجل اقتصاد البلدان المضيفة في جميع الحالات، وهذه خاصة عندما يفوق العبء الاقتصادي أو البيئي المترتب على نقل التكنولوجيا ما يمكن الحصول عليه من مكاسب تترتب على التنافس مع الجهة المستثمرة مالكة التكنولوجيا الأصلية .[٥]

وقد تراجع الاستثمار الأجنبي الذي يستهدف الاستفادة من موارد طبيعية معينة بصورة ملموسة ، خلال العقود الماضية، على الرغم من أهميته التاريخية في السابق حيث بلغ إجمالي التدفق الهادف للاستفادة من الموارد المتوفرة لدى البلد المضيف في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي (٥٠%) من إجمالي التدفق الصادر عن بلد المنشأ، ولا ريب أن هذا التوجه يتفق – من ناحية – مع توجيه الكثير من الصناعات الحديثة لتقليص دور المواد الأولية الداخلة في المنتجات وفي عمليات الإنتاج ويفسره – من ناحية أخرى – تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف للاستفادة من الموارد الطبيعية .[٦]

إن أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر – أنفة الذكر – تعكس الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر، أو الأهداف التي تسعى الشركات عابرة القوميات من تحقيقها من خلال توظيف استثماراتها في الدول النامية . إما دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تخص البلد المضيف يمكن التعرف عليها من خلال الإجابة على السؤال التالي.

لماذا تلجأ الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية ؟

تنشأ الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي بصورة عامة إلى الأسباب التالية:[٧]

أ- وجود الفجوة الادخارية الناجمة عن كون رؤوس الأموال المطلوبة للاستثمار اكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على توفرها وكذلك عدم القدرة على توفير العملات الصعبة اللازمة للاستثمار ، وفي هذه الحالة يمكن ردم هذه الفجوة عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ب- دعم النمو الاقتصادي : إذ أن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى زيادة طاقة البلد الإنتاجية ، وهو عنصر فعال في تغيير بيئة الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الاقتصادية فيه ، فضلاً عن انه بزياد حجمه يزيد معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وخلق فرص عمل إضافية في سوق العمل المحلية وتطوير المهارات الفنية والإدارية .

ج- انه يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية ويزيد من صادرات البلد المضيف، الأمر الذي يؤثر في زيادة المدخرات المحلية وبالتالي الاستثمار المحلي.

د- نقل التكنولوجيا المتقدمة : حيث أن نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق اعتماد نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية الأمر الذي يساهم في نقل التقدم التكنولوجي في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق المحاكاة .

منذ مطلع التسعينات في القرن العشرين، انتشرت أفكار تدعو إلى الانفتاح الاقتصادي وأصبحنا نرى الدول التي رفضت المستثمرين الأجانب في السابق، ترحب بهم وتفتح لهم ذراعيها، وحتى كوريا الشمالية إحدى دول العالم الأكثر انعزالا بدأت تفتح أبوابها بحثا عن الاستثمار الأجنبي وتعلن عن فتح مناطق استثمار أجنبية تشبه تلك التي قامت بها الصين في ثمانينات القرن المنصرم، وأدركت دول عديدة في إفريقيا أهمية الاستثمار الأجنبي في جهودها للنمو والتنمية فبدأت تتبنى سياسة الإصلاح من اجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي وأنشأت وكالات وطنية لتشجيع الاستثمار، أما الصين فقد فتحت أسواق الأوراق المالية تماما أمام المستثمرين الأجانب وسجلت أرقاماً قياسية في تدفق رأس المال الأجنبي إلى البلاد متفوقة في ذلك على الولايات المتحدة كأكبر مستفيد من الاستثمار الاجنبي المباشر. ولاشك آن الدول التي تتوفر فيها حوافز للاستثمار هي التي تستقطب الاستثمارات أكثر من غيرها. فعلى سبيل المثال توجد في روسيا قاعدة صناعية وسوق واسعة ، بالإضافة إلى وفرة الموارد الطبيعية بكميات اكبر مقارنة بدولة المجر، إلا إن حصة الفرد من الاستثمار الاجنبي المباشر في المجر في العقد الماضي اكبر بعدة مرات من تلك التي في روسيا والسبب في ذلك هو أن المجر استطاعت أن تقيم مناخاً استثمارياً وبيئة سياسية واقتصادية مستقرة يمكن التنبؤ بها بينما تجنب المستثمرون روسيا بسبب التقلبات القانونية والمتمثلة بسياسة الانفتاح الاقتصادي، كما تحولت ايرلندا إلى واحدة من انجح دول أوربا وأصبحت هدفاً مرغوباً فيه للاستثمار الاجنبي في اقل من عشرة سنوات، ومن ناحية أخرى فشلت عدة دول في أمريكا اللاتينية في اجتذاب المستمرين الأجانب بسبب غياب النسيج الضروري في القوانين واللوائح .[٨]

هل أن العراق بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية ؟

لايخفى على احد بان الاقتصاد العراقي يعاني من جملة من المشكلات منها ما ورثها من النظام السابق ومنها ما أفرزته المرحلة الحالية من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولعل ابرز ما يعانيه الاقتصاد العراقي من مشكلات تتمثل بـ :

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أ- ضعف التراكم الرأسمالي

بسبب انخفاض مستوى الدخل في العراق وارتفاع نسبة الاستهلاك يكون من الصعب خلق تراكم وتكوين رأس المال الضروري، وإذا ما نظرنا إلى موازنة الدولة لعام ٢٠٠٧ نجد أن تخصيصات الدولة إلى الاستثمار (تخصيصات الموازنة الاستثمارية) تبلغ (٢٤.٥ %)من حجم الإنفاق العام .[٩]-

ويوضح (الجدول ١) أدناه : التخصيصات الاستثمارية على مستوى القطاعات لموازنة عام ٢٠٠٧ .

الجدول ١ : تفاصيل المشاريع الاستثمارية لعام ٢٠٠٧

المفردات	تخصيصات ٢٠٠٧ (مليار دينار)	الأهمية النسبية(%)
مشاريع القطاع النفطي	٣٠٠٠	٢٣.٧
مشاريع تنمية واعمار المحافظات والأقاليم	٣٠٠٠	٢٣.٧
مشاريع قطاع الكهرباء	١٧٤٥.٠٥٥	١٣.٨
مشاريع إقليم كردستان العراق	١٥٧٠	١٢.٤
المشاريع الأخرى (بقية الوزارات)	٣٣٥٠.٢٥	٢٦.٤
إجمالي التخصيصات	١٢٦٦٥.٣٠٥	١٠٠

المصدر: وزارة المالية ، موازنة عام ٢٠٠٧ ، دائرة الموازنة ، بغداد ،٢٠٠٧ ،ص١٣ .

إلا إن واقع الحال يكاد يكون اقل من ذلك بكثير، ويعزى سبب ذلك إلى ضعف التنفيذ وقلة المهارات الفنية والإدارية اللازمة على أن لا نغفل الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية في البلد، وبسبب هذه الحالة يصبح من الصعب تجديد أو تحسين الطاقات الإنتاجية أو نقل التكنولوجية ودخول الأسواق الاقتصادية، لقد وصل العراق إلى أن يصبح اضعف من دول الجوار. وعلية فان من شان الاستثمار الاجنبي المساهمة في الانفتاح على التقدم التكنولوجي وتدريب اليد العاملة بما فيها الفنية والإدارية بمختلف المستويات، انه لأمر مهم أن تتوفر القاعدة الصناعية والمتمثلة بالمهارات البشرية

ب- ارتفاع معدلات البطالة

يقدر عدد العاطلين عن العمل بحدود (٢ مليون شخص) في عام ٢٠٠٣ من مجموع القوى العاملة البالغة (٧ مليون شخص) وهذا الرقم يشكل نسبة (٢٨%) من مجموع القوى العاملة ، وعند إضافة العمالة الناقصة البالغة (٢٣.٥%) ، فان حجم العمالة الكاملة والناقصة سيصبح (٥١.٦ %) . وعلى الرغم من تراجع البطالة الظاهرة إلى (٢٦.٨%) في عام ٢٠٠٤ ، إلا أن حجم البطالة الناقصة ارتفع إلى (٣١%) وارتفع معها إجمالي النسبة إلى (٥٧.٨%) ، وهي نسبة عالية جدا وتشكل تحديات أمنية واجتماعية واقتصادية خطيرة ، مما جعل من موضع معالجة البطالة لان يكون من صلب اهتمامات السياسة الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة الراهنة[١٠].

لقد تم اعتماد إجراءات آنية ذات صفة وقتية لغرض التخفيف من أعباء البطالة من خلال وضع وتنفيذ برامج عاجلة لتوفير فرص عمل وقتية توفر دخولا للعاملين، إضافة إلى توفير بعض الفرص المحدودة لوظائف دائمية لدى أجهزة الدولة المختلفة، غير إن هذه الإجراءات والسياسات الآنية وان ساهمت في التخفيف من تأثيرات

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

البطالة إلا أنها لاتوفر حلولا دائمة للمشكلة، بل إن ذلك يتطلب اعتماد سياسات من شانها توفير الحلول المناسبة للآجال القريبة والمتوسطة والبعيدة والتي من شانها معالجة البطالة الحالية وتوفير فرص عمل للقوى العاملة الإضافية التي ستدخل سوق العمل مستقبلا ... وسنوياً يدخل العراق (٢٠٠) ألف شخص في سوق العمل، مقابل زيادة نسبة القوى العاملة بحدود (٣٠%)[١١] ولاشك أن الدولة وحدها لاتستطيع أن توفر فرص عمل إضافية، فدوائر وشركات القطاع العام متخمة باليد العاملة، وهناك فعلا مشكلة بطالة مقنعة يجب تحريرها ، وإزاء ضعف القطاع الخاص المحلي تجد الدولة حرجا في إيجاد الفرص الضرورية للعمل من دون العمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

ج – ضعف الصادرات

لقد أصبح الاقتصاد العراقي أكثر من أي وقت آخر يعتمد على الصادرات النفطية المتذبذبة ، ولقد بلغت نسبة الإيرادات النفطية (٩٣%) من إيرادات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٧(كما يتضح ذلك من الجدول ٢)، إما الهيئات والشركات العامة المملوكة للدولة فلا تتعدى نسبتها (١.٢%) من مجمل إيرادات الموازنة العامة، بسبب السياسات السابقة ولأسباب تتعلق بضعف كفاءة الإنتاج ومخلفات الحروب. وبسبب هذه الحالة أصبح العراق غير قادر على الحصول على لنقد الاجنبي اللازم للتمويل المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي أو رفع كفاءته وغالبا ما يؤدي الاستثمار الاجنبي إلى تنمية صادرات الدولة المستفيدة إلى الأسواق العالمية، ولاشك إن العملة الصعبة ضرورية من اجل خدمة التزامات الدين الخارجي وتمويل شراء المنتجات المستوردة وتمويل الاستثمار الداخلي. في الواقع دفعت حاجة البلدان رغبتها في الحصول على النقد الاجنبي من الصادرات إلى خفض الحواجز التجارية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، ويساعد الاستثمار الاجنبي الدول في تنويع صادراتها والنمو في منتجات التصدير الجديدة التي تعرف باسم الصادرات غير التقليدية أو الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، وهذا الأمر يعد مهما للدول النامية عموما والعراق على وجه الخصوص، حيث إن تنويع قاعدة الصادرات يجعل الدولة اقل عرضة للآثار الضارة لانخفاض أسعار السلع التي تشكل عماد صادراتها

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

(الجدول ٢) الإيرادات العامة في العراق حسب مصادرها لعام ٢٠٠٧

ت	المفردات	ايرادات ٢٠٠٧	الأهمية النسبية(%)
١	الإيرادات النفطية	٣١٠٢٥	٩٣
٢	الكمارك(رسوم إعادة الاعمار)	٢٩٣	٠.٩
٣	ضريبة الدخل الخاصة للإفراد	١٣٤.١	٠.٤
٤	ضريبة الدخل للشركات	١١٩	٠.٤
٥	ضريبة دخل الموظفين	١٣٥	٠.٤
٦	دخل الفوائد	٢٣٥.٧١	١
٧	المنقول من الشركات والهيات العامة المملوكة للدولة	٤١٥.٨	١.٢
٨	أجور الخدمات	٤١.٢	٠.١
٩	الضرائب والرسوم الأخرى	٨٣٨.١	٢.٥
١٠	مساهمة التقاعد	٠	٠
١١	ضريبة المكس	٤٧.٦١	٠.١
	المجموع	٣٣٣٨٤.٥٢	١٠٠

المصدر: وزارة المالية ، موازنة عام ٢٠٠٧ ، دائرة الموازنة ، بغداد ،٢٠٠٧،ص١٣.

د- ضعف المؤسسات المالية (المصرفية)

لقد أدت السيطرة المحكمة والإدارة السيئة على القطاع المالي في العراق أبان حكم النظام الدكتاتوري ، إلى تراجع وضعف هذا القطاع بعدما كان يعتبر الأحدث بين دول المنطقة العربية خلال فترة الستينات . فالنظام المصرفي يتكون من البنك المركزي والبنك الزراعي والبنك الصناعي والبنك العقاري والبنك الاشتراكي وبنك الرافدين والرشيد وهما البنكان التجاريان الرئيسان في البلاد وهذه البنوك مملوكة من قبل القطاع العام وفي عام ١٩٩٠ تم السماح لبعض بنوك القطاع الخاص بالعمل وبلغ عددها في العام ٢٠٠١ نحو ١٧ بنكا إلا إن حصتهم من الودائع والقروض في نهاية العام ٢٠٠١ لم تتعدى(٦.٦%) ،(٢.١%) على التوالي . كما إن من النادر لهذه البنوك إقراض مبلغ تزيد على (٢٠) ألف دولار[١٢].ويبلغ عدد الفروع التي تملكها المصارف العراقية نحو (٥٢٥) فرعاً، وكما موضحة في (الجدول ٣)

واتسم نشاط المصارف الخاصة منذ تأسيسها في بداية عقد التسعينات لغاية الوقت الحاضر بوجود عدد من المعوقات الجدية التي يمكن إيجازها بمايلي[١٣] :

١- النقص في الكوادر الفنية ذات الخبرة في ميدان الصيرفة الأهلية، خاصة وان مثل هذه الكوادر قد تعرضت لانقطاع في مسارها بلغ مداه الزمني أكثر من ٣٥ عاما.

٢- إن إحدى المشاكل التي تتعرض لها المصارف الخاصة بشكل واضح هي التقاطع في أولويات إدارتها الفنية من ناحية والواويات التي يستهدفها بعض المساهمين الأساسيين في رؤوس أموال هذه المصارف وانعكاسات ذلك على أداء

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المصارف والتزامها بالسياقات والضوابط المصرفية النافذة .

٣- تعاني المصارف الخاصة جراء تواضع مواردها المالية من محدودية قدرتها على التفاعل مع المعطيات التكنولوجية المصرفية الحديثة، خاصة في ضوء ارتفاع المعدات والأساليب الحديثة المتاحة قياسا بالقيم الحقيقية لموارد هذه المصارف.

٤- كما تواجه المصارف الخاصة محدودية التفاعل مع المصارف الخارجية ، الأمر الذي عادى إلى وجود فجوة معلوماتية كبيرة .

وإزاء ضعف القطاع الخاص الوطني بسبب الممارسات السابقة والسنوات العجاف يصبح إلزاما على الحكومة البحث عن مصادر تنموية من خلال توفير أفضل التسهيلات والخدمات المحفزة للاستثمار الاجنبي في العراق ومنافسة الدول الأخرى .

الجدول ٣:-هيكل الجهاز المصرفي في العراق

اسم المصرف	رأس المال المدفوع	تاريخ التأسيس	عدد الفروع
مصرف الرافدين	٤٠٠٠	١٩٤١	١٦٢
مصرف الرشيد	٢٠٠٠	١٩٨٨	١٥٤
المصرف الصناعي	٤٠٠	١٩٤٧	٥
المصرف الزراعي التعاوني	٦٠٠	١٩٣٦	٣٨
المصرف العقاري	١١٠٠	١٩٤٨	١٦
المصرف الاشتراكي	١٠٠٠	١٩٩١	٤
مجموع المصارف الحكومية	٩١٠٠		٣٧٩
مصرف بغداد	١٩٩٠	١٩٩٢	١٥
المصرف التجاري العراقي	٢٤٩٧	١٩٩٢	٨
المصرف العراقي الإسلامي	٥٠٥.٦	١٩٩٣	٩
مصرف الشرق الأوسط العراقي	٣٢٤٠	١٩٩٣	١١
مصرف البصرة	١٠٠٠	١٩٩٣	٩
مصرف الاستثمار العراقي	١٩٢٠	١٩٩٣	١٥
المصرف المتحد للاستثمار	١٥٠٠	١٩٩٤	٦
المصرف الأهلي العراقي	٧٥٠	١٩٩٥	٤
مصرف الائتمان العراقي	١٢٥٠	١٩٩٨	١١
مصرف دار السلام للاستثمار	١٢٠٠	١٩٩٩	١٤
مصرف بابل	١٢٥٠	١٩٩٩	٧
مصرف الاقتصاد للاستثمار	٤٠٠	١٩٩٩	١٤
مصرف سومر التجاري	٨٠٠	١٩٩٩	٥
مصرف الوركاء	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣
مصرف الخليج التجاري	١٣٢٠	٢٠٠٠	٨
مصرف البركة للاستثمار والتمويل	١٣٥٠	٢٠٠١	٤
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	١٠٠٠	٢٠٠١	٣
مجموع المصارف الأهلية	٢٢٩٧٣		١٤٦
المجموع العام	٣٢٠٧٣		٥٢٥

المصدر: اتحاد المصارف العربية، تغيير...انفتاح ... تطوير، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد(٢٨٣) ، حزيران (يونيو) ٢٠٠٤ ،ص٢٤.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

هـ- ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية

بسبب الظروف المختلفة التي يمر بها العراق كانت ولازالت هناك ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وذلك لشعور أصحابها بان البنوك الأجنبية أكثر أمانا من البنوك الوطنية ، أو بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة العراقية وغياب الفرص المغرية والسعي لاستغلال الاستفادة من الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى، ولا يخفى على الجميع دور رؤوس الأموال العراقية في الانتعاش الذي يشهده الأردن على سبيل المثال. كما شكل غياب دور المؤسسات المالية الوطنية سوء استخدام الادخارات الموجودة وعدم كفايتها إلى الاتجاه نحو الاستثمارات غير المنتجة كالمضاربة في العقارات وغيرها .

و- ضعف البنى الارتكازية

تعرضت الخدمات والبنى الارتكازية في العراق إلى تدهور كبير خلال العقود الثلاثة الماضية ، فقد تسببت الحروب المستمرة وظروف الحصار وسوء الإدارة الاقتصادية في إلحاق الأذى لتلك البنى الارتكازية . وفيما يلي سنلقي الضوء على مالت أليه بعض القطاعات الاقتصادية الهامة في العراق من تدهور وانهيار :

قطاع النفط :

يمتلك العراق (١١٥) مليار برميل من النفط الخام ، وهو بذلك يمثل ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية . كانت طاقة العراق الإنتاجية قبل حرب الخليج الثانية بحدود(٣.٨) مليون برميل يوميا ، وعلى أساس أن تتوسع إلى (٤.٢) مليون برميل يوميا عام ١٩٩١، وكانت طاقات التصفية أكثر من ٦٠٠ ألف برميل يوميا [١٤].

وتعرضت منشات النفط في حرب الخليج الثانية في كانون الثاني عام ١٩٩١ لدمار شامل بلغ في بعض المنشات حوالي (١٠٠%) ، وأثبتت الكوادر العراقية مهارات وقدرات فائقة في عمليات إعادة اعمار منشات النفط وخلال فترة وجيزة من توقف الحرب على الرغم من الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق منذ آب ١٩٩٠، واستمر بعدئذ لمدة ١٣ سنة والى حين الحرب على العراق في آذار ٢٠٠٣ .

وهكذا دخلت الصناعة النفطية مرحلة جديدة من المعاناة بعد سلسلة من عمليات التدمير والقصف والحصار وشحة الموارد المالية وصعوبة الحصول على المواد الاحتياطية وغيرها ....

وبعد الحرب الأخيرة على العراق واحتلاله من قبل القوات الأمريكية والبريطانية ، تعرضت منشات النفط الاستخراجية والتحويلية لعمليات منظمة في أعمال النهب والسلب والحرق سببت اضرارا ًفاقت في حجمها ومدياتها ماتعرضت له خلال حرب الخليج الأولى والثانية ، وما زالت العديد من منشات النفط وخطوط الأنابيب غير عاملة .

وستكون المهمة الأولى إعادة القدرة الإنتاجية التي تضررت بسبب الحروب والعقوبات وممارسات التشغيل السيئة إلى وضعها السليم وخاصة فيما يتعلق بإعداد دراسات فورية يصاحبها إجراءات سريعة من اجل معالجة أوضاع المكامن النفطية حتى لو تطلب الأمر جعل الإنتاج بحدود ثلاثة مليون برميل يوميا . إن ذلك ليس بالأمر اليسير حيث سيطلب الكثير من الجهد والأموال والمساعدات الفنية، وبهذا المجال يمكن الاستفادة من جهود الشركات الأجنبية العاملة في

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مجال الخدمات والهندسة والإنتاج والحفر وعلى أساس المقاولة وليس المشاركة في الإنتاج .ويوضح الجدول التالي الاستثمارات الإجمالية في قطاع النفط العراقي.

الجدول ٤ :تخمين الاستثمارات الإجمالية في القطاع النفطي العراقي

التفاصيل	الاستثمارات المطلوبة (مليون دولار)
تطوير حقول المنطقة الجنوبية	١٩٥٠٠
تطوير حقول المنطقة الشمالية	٧٨٠٠
المصافي	٥٢٥٠
تصنيع الغاز	٤٥٠٠
الخطوط والمستودعات	١٥٠٠
المجموع الإجمالي	٣٨٥٠٠

المصدر: عصام الجلبي، النفط والسياسة النفطية في العراق، في كتاب برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، تشرين الأول –أكتوبر ٢٠٠٥،ص١٧٣.

قطاع الكهرباء

يعاني العاق جملة من المشكلات المتعلقة بهذا المرفق، وما تسببه من مشكلات إنتاجية وإنسانية لأبناء المجتمع . ويلخص الجدول ٥: الوضع الإجمالي للطاقة الكهربائية في العراق، حيث كانت قدرة توليد الطاقة الكهربائية المقامة في عام ١٩٩٠ حوالي (٩.٨) ميكاواط، والقدرة التي بقيت سليمة في نيسان (ابريل) ١٩٩١ حوالي (٧٧٠) ميكاواط فقط (٧.٨%) فقط. وينبغي أن نشير هنا إلى إن الأضرار التي لحقت لم تكن قاصرة على توليد القوة الكهربائية ، إنما لحقت أضرار واسعة النطاق ببعض المحطات الفرعية للضغط العالي (HV) والضغط الفائق (UHV) وكذلك بعض خطوط النقل وخاصة في جنوب العراق، كذلك فقد تضررت على نطاق واسع شبكات التوزيع في المحافظات التي عانت من أضرار خطيرة في أعقاب الحرب مباشرة.

الجدول(٥):-ملخص قدرة توليد الكهرباء المقامة في العراق في كانون الأول (ديسمبر)١٩٩٥ والقدرة الصافية المتبقية في نيسان (ابريل) ١٩٩١

نوع الطاقة الكهربائية	القدرة المقامة (ميكاواط)	القدرة المتبقية نيسان ١٩٩١	القدرة السليمة (%)
كهرومائية	٢٥٢١	٦٠	٢.٤
بخارية	٥٥٢٠	٢٢٠	٤.٢
غازية	١٧٦٠	٤٩٠	٢٧.٨
المجموع	٩٨٠١	٧٧٠	٧.٨

المصدر : جعفر ضياء جعفر ، نماذج من جهود إعادة الاعمار العراقية أثناء الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٣ ، في كتاب العراق والمنطقة بعد الحرب، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٤ ، ص٥٥ .

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

من اجل تلبية الطلب على الكهرباء لمدة (٢٤ساعة يوميا) فان الأمر يتطلب تخصيص مبلغ مابين (١٠-١٥) مليار دولار في هذا القطاع . وذلك لاستخدامها في إنشاء (محطات كهربائية جديدة، أنظمة نقل وتوزيع) وحتى لو توفر رأس المال المطلوب فان إعادة بناء البنى التحتية لقطاع الكهرباء يستغرق ما بين (٣-٤) أعوام [١٥].

لقد أثبتت التجربة بالدليل القاطع عجز الدولة عن إصلاح هذا المرفق الحيوي وحاجتنا إلى الاستثمار الأجنبي من اجل تغطية النقص في رأس المال المادي والبشري الضروريان، ويمكن جذب الاستثمار الاجنبي المباشر أولا في المناطق التي تتمتع بتوفر الحالة الأمنية. وعليه نوصي بإعطاء هذا القطاع أولوية ثانية بعد قطاع النفط لما له تأثير مباشر وغير مباشر في عملية التنمية الاقتصادية .

قطاع النقل والاتصالات

إما بالنسبة لقطاع الاتصالات، فلدى العراق واحدة من اقل شبكات الاتصالات تطوراً في العالم، بسبب قلة الاستثمارات وعدم قدرة العراق الحصول على التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى الدمار الذي خلفته أعوام طويلة من الحرب والحصار الاقتصادي. وعلى الرغم الدور الفعال الذي يلعبه نشاط النقل والاتصالات في العملية التنموية، إلا انه عانى من الإهمال مما اثر سلباً على أدائه الدور المطلوب لتحقيق التنمية . ويمكن تلخيص جوانب التدهور في الأتي :[١٦]

- توقف النقل الجوي منذ آب – أغسطس ١٩٩٠
- تعاني الطرق الداخلية والخارجية إلى إهمال واضح للعيان
- يشكو قطاع البريد من تدهور كبير ، إذ ما زالت الوسائل متخلفة في تقديم الخدمات البريدية
- يعاني نشاط الاتصالات من تدهور، حيث لم يدخل العراق وسائل الاتصالات الحديثة إلا مؤخراً وبشكل محدود

كما إن هناك مرافق أخرى متمثلة بالموانئ والسكك الحديدية والطرق والجسور وتصفية المياه ومشاريع البلديات وهي الأخرى بحاجة إلى استثمارات ضخمة، أن وجود البنية التحتية المتطورة والحديثة من العوامل المساعدة لقيام عملية التنمية الاقتصادية.

ز- التخلف التكنولوجي

لقد أدت الحروب والحصار وسوء الإدارة الاقتصادية إلى تدهور اقتصادي كبير في العراق ، فقد تآكلت البنية التحتية وانخفاض الاستثمار إلى اقل من نسبة اندثار رأس المال المتراكم ، كما انخفض معدل الدخل الفردي من ٣٥٠٠ دولار في عام ١٩٨٠ إلى اقل من ٨٠٠ دولار سنويا حاليا[١٧]. وقد أحدثت العزلة التي عانى منها البلد خلال فترة الحصار فجوة تكنولوجية كبيرة بين العراق وبقية بلدان العالم ، فبدون التكنولوجيا ووسائل الانتهاج المتطورة والحديثة سيعاني العراق من إنتاجية متدنية وكفاءة واطئة تقلل من قدراته التنافسية ، كما إن عدم توفر الموارد الحكومية الكافية وضعف القطاع الخاص ساهمت هي الأخرى في تدهور مراكز البحث العلمي في العراق .

إن تشجيع الاستثمار الأجنبي، والانفتاح التجاري والثقافي على العالم تعتبر من اهم

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

العوامل الكفيلة باختصار الزمن وتقليص الفجوة التكنولوجية.

ح- عبء الديون الخارجية

تقدر الديون العراقية بحدود (١٢٥) مليار دولار .[١٨] وتشكل الديون الخارجية عبئا ماليا على الاقتصاد وعامل سلبي على المناخ الاستثماري، وقد بذلت جهود حثيثة في تخفيض ديون العراق – لا مجال لذكرها – ولا زال هناك أشواطاً كثيرة . أن معالجة الدين تستوجب البحث السريع عن مصادر نقدية إضافية إلى الاقتصاد، وان الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن أن يكون احد هذه المصادر .

والجدير بالذكر تتفاوت تقديرات حاجة الاقتصاد العراقي للاستثمارات الأجنبية ولإعادة الاعمار ، ألا آن اقل التقديرات هي المعدة من قبل البنك الدولي والأمم المتحدة والموسومة "التقديرات المشتركة لإعادة اعمار العراق" والتي قدمت إلى مؤتمر المانحين في مدريد في تشرين الأول ٢٠٠٣، أشارت إلى حاجة الاقتصاد العراقي إلى نحو (٥٥) مليار دولار على مدى السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧ .[١٩] ومن واقع الأرقام الواردة في الموازنة العامة لعام ٢٠٠٦ ، نرى أنها تشير إلى أن حجم الايرادات هو في حدود (٣١) مليار دولار خصص منها للإنفاق الاستثماري (٦٢٠٠) مليون دينار أي نسبة تقارب (٢٠%) فقط [٢٠]. وحتى لو أخذنا بنظر الاعتبار المنح والإعانات المتوقعة فان هناك فجوة ادخارية ينبغي تحسيرها عن طريق الاستثمارات الأجنبية .

مناخ الاستثمار في العراق – المقومات والمعوقات

بعد استعراض أهم الدوافع الكامنة وراء جذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة لتحقيق التنمية، غير أن الحكومة العراقية لاتستطيع اجتذاب القدر الكافي من الاستثمارات الأجنبية دون أن توفر المناخ الاستثماري الملائم الذي يشجع المستثمرين المحليين على الاستثمار فيها، بدلا من اتجاه مدخراتهم إلى بنوك أجنبية للحصول على عائد اكبر مما تقدمه البنوك الوطنية أو استثمارها في قطاعات أخرى خدمية غير إنتاجية ، كما يشجع المناخ الاستثماري الجيد على جذب المستثمرين الأجانب خاصة الشركات متعددة الجنسيات التي يكون لها دور محدد في نقل التقنيات الحديثة، وأساليب الإدارة والتسويق المتطورة، كما تعمل على تدريب العمالة الوطنية وفتح أسواق في الخارج.

ونقصد بالمناخ الاستثماري مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه في توجيه استثماراته إلى بلد دون أخر .[٢١]

تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً حيوياً في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم هذه العوامل القوانين الاستثمارية، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توافر عناصر الإنتاج

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وأسعارها النسبية، وأخيراً حجم السوق المحلي والقدرة التصديرية .

لايقف المناخ الاستثماري عند حدود العوامل الاقتصادية، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة، فإذا كان البلد لايتمتع باستقرار سياسي فان ذلك لابد أن يؤثر في ثقة المستثمر المحتمل ويدفعه بعيدا مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة، أو الامتيازات التي تعرض لجذبه، كما يتوقف المناخ الاستثماري على بعض القوانين والمؤسسات المنظمة للأحوال الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة في العمل فإذا كان قانون العمل يلزم العامل بحد أدنى من الأجور أو حد أقصى من ساعات العمل ، فان ذلك قد يتجاوز الأوضاع التي يمكن قبولها ويؤدي بالتالي إلى هروب الاستثمار إلى بلاد أخرى ذات ظروف عمل أفضل.

في هذا السياق سوف تنصب الدراسة – كمرحلة أولى – على تحليل العوامل الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في العراق. وتهتم الدراسة– في مرحلة ثانية – بتحليل العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية للعمل في داخل العراق.

١- مقومات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق

ينفرد العراق بجملة من الخصائص والمميزات التي تجعل منه منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية أهمها الأتي :

أولا: الأطر القانونية والتشريعية

اتخذت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) منذ انتهاء الحرب في نيسان ٢٠٠٣ ، مجموع من الإجراءات وأصدرت عددا من القرارات التي تستهدف الإصلاح الاقتصادي شملت تحسين بيئة الاستثمار والتجارة وأداء الأعمال وأهمها : القرار رقم (٣٧) بشان الإستراتيجية الضريبة، والقرار رقم (٣٨) بشان ضريبة إعادة اعمار العراق، والقرار رقم (٣٩) بشان الاستثمار الأجنبي، والقرار رقم (٤٠) بشان قانون المصارف، والقرار رقم (٤٣) بشان أوراق نقد الدينار العراقي.[٢٢] كما قامت الحكومة العراقي المنتخبة ديمقراطيا بإصدار قانون آخر للاستثمار الأجنبي رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ (والذي سوف نناقشه بشيء من التفصيل لاحقا) والتي تصب بمجملها في مراجعة وتطوير البيئة القانونية والتشريعية والإجرائية لاعتماد سياسات واتخاذ إجراءات فعالة للتمهيد لنقل الاقتصاد العراق إلى اقتصاد السوق الحر والاندماج في الاقتصاد العالمي عبر الاستثمار الاجنبي.

ثانيا: توافر عناصر الإنتاج

تعتبر الاختلافات المحلية في الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج والتي تعتبر مسؤولة عن نفقات الإنتاج والأسعار النسبية بين الدول، من أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية، فتتجه الاستثمارات إلى البلد الذي يعرف وفرة نسبية في بعض العناصر، وذلك بغرض تخفيض عناصر الإنتاج.

وقد تتجه الاستثمارات إلى بلدان معينة، تعرف تكلفة منخفضة لعنصر العمل لوفرته، وذلك بهدف خفض تكاليف الإنتاج، كذلك قد تكون وفرة عنصر رأس المال في بلد ما من أهم محددات الجذب بالنسبة للشركات متعددة الجنسية التي تفتقر إلى رأس المال أو التي تهدف إلى توفير مصادرها المالية، أو توجيهها إلى بلاد أخرى تتمتع

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

بندرة نسبية في عنصر رأس المال. وأيضا قد يقترن جذب الاستثمار الاجنبي بمدى توافر المواد الخام والطاقة في بلد ما، ففي هذه الحالة يكون عنصر الجذب مقترنا باستغلال الميزة المطلقة (أو النسبية) لهذا البلد في توافر بعض المواد الخام أو الطاقة .

يعرف العراق وفرة نسبية في عنصري العمل والطاقة، مما يشكل عنصراً مهماً من العناصر المساعدة على تكوين مناخ استثماري جيد ومشجع ، بينما يعتبر افتقاره إلى عنصر رأس المال وندرته – في الوقت الحاضر– وبالتالي ارتفاع تكلفته من اكبر العوائق التي تواجهه لجذب الاستثمارات. وفيما يلي محاولة لتحليل الوفرة النسبية لكل من عنصر العمل والطاقة.

يتميز العراق بوفرة كبيرة في عنصر العمل، حيث نلاحظ أن حجم السكان، بلغ ما يقارب (٢٧) مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٧ ، الأمر الذي ترتب عليه وفرة نسبية في قوة العمل (النشطون اقتصادياً) التي تمثل في ما يقارب (٥٢%) من حجم السكان.[٢٣]

وتعتبر العمالة المحلية المصدر الرئيسي للعمل في العراق، وهي تتميز بانخفاض نسبي في أجورها ، وذلك على مستوى التخصصات المختلفة (ماهر،غير ماهر،فني). وتعد هذه الوفرة النسبية من أهم عناصر جذب الاستثمارات الأجنبية على وجه الخصوص، حيث يعرف العراق انخفاضاً نسبياً في تكلفة العمل وبالتالي الانخفاض الكبير في تكاليف الإنتاج .

كما تزخر ارض الرافدين بوفرة كبيرة في النفط والغاز الطبيعي، حيث استأثر العراق بحوالي (١١%) من الاحتياطي النفطي العالمي، وهو بذلك يحتل المرتبة العالمية الثانية بعد المملكة العربية السعودية ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن منطقة الصحراء الغربية والمنطقة الشمالية الشرقية في العراق تحمل احتياطيات نفطية جديدة تقدر بـ (١٠٠) مليار برميل من الاحتياطي النفطي غير المستثمر.[٢٤] وتمثل هذه الثروة – بجانب كونها مصدرا مهما للدخل من خلال التصدير – عنصرا أساسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تتوفر المادة الخام والطاقة للعديد من الصناعات التي تساعد بالتالي على قيامها والتي تعطي العراق ميزة نسبية في إنتاجها، كالصناعات المعدنية والبتروكيمياوية .

ثالثا: الموقع الجغرافي المتميز

لعل من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية في العراق هو الموقع الجغرافي الملائم والمتميز كموقع متوسط بين الشرق والغرب وكممر تجاري هام تستخدمه وسائل الاتصالات العالمية المختلفة ، إما المنطقة الحرة في خور الزبير والمرتبطة بميناء أم قصر جنوب البصرة فستلعب دورا أساسيا في تنمية قطاع الصناعة التحويلية الصغيرة والكبيرة وتساعد في تنشيط التجارة التصديرية مستقبلاً.

رابعا: الفرص الاستثمارية المتاحة

يعتبر العراق سوقا استهلاكية كبيرة لكافة أنواع السلع والمنتجات، وستجد الشركات الأجنبية والعربية المستعدة لأخذ المخاطرة والعمل في العراق خلال الظروف الراهنة ، أن هناك فرصا استثمارية كافية وواعدة في العديد من القطاعات الاقتصادية، فإلى جانب إعادة بناء البنية التحتية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وتوسيع القاعدة الصناعية والزراعية يمكن الاستثمار في بناء الفنادق من الدرجة الأولى وإقامة مستشفيات خاصة ومدارس ومتاجر ومخازن وشبكة اتصالات حكومية ومراكز ترفيهية وغيرها

كما أن تنوع البيئات الطبيعية في العراق وعمق الإرث الحضاري والديني له يمكن أن تجعل من السياحة صناعة مستقبلية واعدة تدر دخلا يساعد البلد في تحقيق التقدم المنشود.

أن تحسين جملة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، بالإضافة إلى ماتملكه البلاد من الموارد الاقتصادية غير المستقلة وأيدي عاملة ماهرة ورخيصة هي أرضية ملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في المستقبل.

كما أن تذليل جملة المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمار الاجنبي المباشر سيمكن العراق من المنافسة الإقليمية في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية .

٢- معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق

إننا نواجه إشكالية تتمثل في أن هناك عددا من العوائق التي تشكل في مجملها عوامل غير جاذبة أو طاردة لرجال الإعمال الأجانب بصورة عامة في توظيف استثماراتهم في الاقتصاد العراقي، ومن هنا فان الضرورة المنطقية تستدعي العمل على تجاوز تلك العوائق من اجل تفعيل عملية الاستثمار في الاقتصاد العراقي وبشكل عام تقسم المعوقات الطاردة للاستثمار إلى قسمين أساسيين :

أولا : المعوقات أو المحددات الاقتصادية

هناك عدد من المعوقات آو المحددات التي توجه دخول الشركات متعددة الجنسيات في العراق وهي :

أ- ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي

أن العراق يمتاز عموما، بأنه ذو قدرة استيعابية ضعيفة، وهذه تشكل احد الكوابح بوجه دخول الشركات والاستثمارات إلى السوق العراقية.

أن القيام بالمشاريع لايتطلب فقط توفر الأموال الاستثمارية، وإنما يتطلب وجود عوامل أخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة والتي تتضمن (مواد البناء والمكائن والمقاولين والإداريين والمهندسين والعمال الماهرين فضلا عن البنى التحتية) ، وفي علاقة طردية نقول أن زيادة المشاريع تنطوي على طلب متزايد للعوامل المساندة ، وان شحه أو قلة تلك العوامل تؤدي إلى رفع مستوى أسعارها، وبالتالي زيادة كلفة المشاريع والتي تعني هبوط العائد يجعل المشروع قليل الجدوى ومن ثم التوقف عن التنفيذ، وهذا يعني أن البلد لن يتمكن من استيعاب المشروع.

ب- معدلات التضخم العالية في الاقتصاد العراقي

أن التضخم يعد من المشاكل الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي – حيث بلغت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك نحو (٦٩٤٣)عام٢٠٠٣مقارنة بعام ١٩٩٣ ويعني ذلك أن السلع والخدمات التي كانت تكلف(١٠٠) دينار سنة ١٩٩٣ يحصل عليها المستهلك بقيمة(٦٨٤٣) دينارا سنة ٢٠٠٣ أي بمعدل تراكم سنوي قدره (٥٣%). [٢٥]– إذ أن التضخم يعطل آلية الأسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات كما يلغي وظيفة العملة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المحلية كأداة للتداول والادخار، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في تنبؤ تكاليف الإنتاج والإرباح المتوقعة ، وعليه فان التضخم يؤدي إلى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في المشاريع طويلة الأجل جـ- عدم وجود أسواق مالية متطورة.

أن السوق المالية هي ممول رئيسي لشركات قطاع الإعمال، وهي السبيل المفضل الذي يلجأ أليه المستثمرون والشركات لتمويل أنشطتهم الاستثمارية، والافتقار إلى الأسواق المالية أو ضعفها أو عدم استقرارها تشكل عامل طرد للمستثمر الاجنبي.

د- انعدام الشفافية

أن البيئة الاقتصادية العراقية تفتقر إلى الشفافية **Transparency** التي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسية وأصحاب رأس المال. والشفافية هنا هي المعلومات التي تعين الشركات والمستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن على ضوءها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار

ثانيا : المعوقات أو المحددات السياسية

أن المناخ السياسي في البلد له أهمية كبيرة في التأثير على القرار الاستثماري، وبصورة عامة يمكن أن نحدد أهم تلك المحددات بالاتي:

أ- افتقار العراق إلى المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق

أن وجود مؤسسات فاعلة وقوية والتي من الممكن أن تكون عاملا مساعدا في تطوير اقتصاد السوق والتي تعكس قوة وكفاءة الدولة، وهذه المؤسسات تشكل عامل من عوامل الجذب للشركات والاستثمار الاجنبي المباشر. لذا فان افتقار العراق إلى تلك المؤسسات يتناقض مع إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية إلى العراق.

ب- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق

أن أهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي دولة كانت متقدمة أم نامية هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني، إذ أن انعدام الأمن هو العدو الأول للاستثمار الاجنبي الخاص في العراق.

نظرة في قانون الاستثمار الأجنبي في العراق لعام ٢٠٠٦

يعكس قانون الاستثمار الاجنبي رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ السياسة الاستثمارية في العراق إجمالاً ، والسياسة الاستثمارية المرتبطة بجذب الاستثمار الاجنبي إلى البلد بوجه خاص. فقد هدف قانون الاستثمار إلى تشجيع وتنظيم رؤوس الأموال العربية والأجنبية في إطار السياسة العامة في الدولة وبما ينسجم مع أهداف وأولويات إستراتيجية التنمية الوطنية للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ . ولعل ابرز ماتضمنه قانون الاستثمار الاجنبي الجديد ماياتي [٢٦]:

أ- تشكيل هيئة تسمى (هيئة الاستثمار) تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيس الهيئة أو من يخوله للهيئة رئيس بدرجة وزير ونائب بدرجة وكيل وزير، يرشحهما مجلس الوزراء ويعينهما مجلس النواب تهدف الهيئة إلى تشجيع الاستثمار في العراق من خلال العمل على ماياتي :

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

١. تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها .

٢. تبسيط إجراءات التسجيل والإجازة للمشاريع الاستثمارية، ومتابعة المشاريع القائمة منها وإعطاء الأولوية لها في الانجاز لدى الجهات الرسمية واستكمال إجراءات إجابة طلبات المستثمرين واستحصال الموافقات اللازمة للمستثمر والمشروع.

٣. تقديم المشورة وتوفير البيانات والمعلومات للمستثمرين وإصدار الأدلة الخاصة بذلك.

٤. تسهيل تخصيص الأراضي اللازمة وتأجيرها لإقامة المشاريع بمقابل تحدده الهيئة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

ب- أتاح القانون إمكانية استخراج رأس المال الذي يدخله الاجنبي إلى العراق وعوائد بما لايتعارض مع أحكام القانون والإجراءات الكمركية والضريبية وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه كافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى.

جـ- سمح القانون للمستثمر الاجنبي باستئجار الأراضي اللازمة للمشروع للمدة التي يكون فيها المشروع قائما على أن لاتزيد عن (٤٠) سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة.

د- كما عمل القانون على منح المستثمرين عدد من الالتزامات الأخرى لتشجيعهم على توظيف استثماراتهم في العراق والتي منها :

١. منح المستثمر الاجنبي حق الإقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من والى العراق.

٢. تسهيل دخول وخروج العاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين من والى العراق وإقامتهم وفقا للقانون .

هـ- عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري المشمول بإحكام هذا القانون كلا أو جزءاً .

و- كما يوصي القانون بإلزام المستثمر بتوظيف بشكل مباشر أو غير مباشر عددا من العراقيين المقيمين لأتقل نسبتهم عن (٥٠%) من مجموع العاملين في المشروع .

ز- يتمتع المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من هيئة الاستثمار بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (٥ سنوات) من تاريخ بدء التشغيل التجاري وعلى نسب مختلفة تتباين بين (٢٥% - ٧٥%) وفق المناطق التنموية التي يصنفها القانون إلى ثلاث فئات (ا- ب - ج) حسب درجة التطور الاقتصادي وطبيعة النشاط .

ح - نص القانون على تطبيق شروط الاستثمار الواردة في اتفاقية دولية كان العراق طرفا فيها، إذا كانت أفضل من الشروط الأخرى بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يقومون بعمليات استثمارية في العراق.

ط - لايخضع لإحكام القانون كل من الاستثمار في مجالي استخراج وإنتاج النفط والغاز والاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التامين.

وعلى أية حال مهما تكن نصوص القانون مشجعة بل جاذبة للاستثمار الأجنبي، إلا أن هناك عدا من الملاحظات يمكن إجمالها على النحو التالي :

أ- ملكية الأرض

لاشك أن القانون يعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية، ولكن هل هذا التشجيع بالمستوى المطلوب ؟ لماذا تفضل الشركات الأجنبية الاستثمار في دول عديدة كالامارت أو لبنان أو الأردن أو ماليزيا... بدلا من الاستثمار في العراق ؟ صحيح أن القانون سمح معاملة المستثمر

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الاجنبي معاملة المستثمر العراقي، لكن فرق في مجال مهم وهو تملك الأرض. ففي هذا الموضوع نص القانون على إمكانية استئجار الأرض اللازمة للمشروع للمدة التي يكون فيها المشروع الاستثماري قائما على أن لايزيد على (٤٠) سنة قابلة للتجديد. نحن نعي خلفية وحساسية الموضوع ، ولكن المستثمر لايستطيع فهم تحسسننا الدرجة نفسها، فعلى سبيل المثال مشاريع الإسكان والمشاريع العمرانية الكبيرة كالمجمعات التجارية الضخمة، المشاريع الإستراتيجية العملاقة التي تتجاوز الاستثمارات فيها مئات الملايين من الدولارات، حيث أن جميع المشاريع أنفة الذكر لايمكن أن تقوم بها الشركات الأجنبية على ارض مؤجرة مهما طالت فترة الإيجار، كما أن النظام العالمي لتمويل في مثل هذه المشاريع يتخذ من ملكية الأرض ضمانا وشرطا لإعطاء القروض الكبيرة لهذه المشاريع وخاصة في ظروف العراق الحالية . هذه المشاريع الكبيرة تخطط على أساس استرداد رأس المال على المدى البعيد ومعظمها تعتمد على زيادة قيمة المشروع وليس عائدات المشروع السنوية وهذا لايمكن أن يحدث في حالة الأرض المؤجرة والتي يستثمر بها عادة مبالغ قليلة [٢٧]. هذا من جانب ومن جانب آخر أن مشاريع الإسكان خاصة تقوم على أساس بيع الوحدة السكنية للمواطن العراقي كملك صرف وليس كبناء على ارض مؤجرة، فلا يمكن أن نتصور أي نجاح لسوق بيع الوحدات السكنية بهذه الشاكلة ، لذلك لايمكن أن نخدم سوق الإسكان دون إضافة ملكية الأرض السكنية. علما بان حاجة العراق للوحدات السكنية هي أكثر من (٣) مليون وحدة سكنية.[٢٨] ولايمكن للحكومة أن تسد العجز الموجود لذلك يجب الاعتماد كل الاعتماد على قطاع الاستثمار في بناء المجمعات السكنية. علما بان القطاع الخاص لايملك ارض سكنية مناسبة لبناء مشاريع مجمعات سكنية. وعليه في حالة عدم استقطاب شركات الاستثمار الإسكاني لانستطيع حل أزمة السكن في العراق ، وإزاء هذه القضية نقترح مايلي :

- الإيجار طويل الأمد كأن يكون لمدة (١٠٠) سنة قابلة للتجديد.
- في حالة المشاريع ذات الأهمية الاستثنائية أو الإستراتيجية، يمكن التملك بنسبة (١٠٠%) للأرض اللازمة للمشروع (مشاريع المجمعات السكنية) .

ب- إمكانية تأميم أو مصادرة المشاريع

أوردت الفقرة (٢) من المادة (٩) ضمانا يتعلق بعدم إمكانية تأميم أو مصادرة المشاريع ، وجاءت الصياغة بشكل مطلق في حين كان من الواجب إدراج أن هناك حالات قانونية يمكن وبعد حكم قضائي اتخاذ هذه الإجراءات كما في الإخلال بإجراءات التعاقد أو ارتكاب أفعال تدخل تحت طاولة قوانين أخرى نافذة .

ج- الإعفاءات الضريبية

قسمت الفقرة(٣) المادة (٨) الإعفاءات الضريبية لمناطق الفئات الثلاث (أ- ب- ج)وحسب المنطقة وأهمية الاستثمار فيها ، وهذا مهم وجيد ولكن يجب مراعاة تقسيم هذه الفئات الاستثمارية الثلاث حسب أولوية حاجة الدولة للمشروع الاستثماري، فلا يجوز اعتبار جميع

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المشاريع الاستثمارية في منطقة ما واحدة (الفئة – أ مثلاً) هي الأهمية نفسها وتستحق الدعم نفسه حيث أن العراق – في المرحلة الحالية – بأمس الحاجة للمشاريع الاستثمارية الكبرى التي تقضي على البطالة وتدعم الاقتصاد العراقي بشكل مؤثر وتعيد التوازن إلى البنية التحتية الاقتصادية. لذلك تحتاج إلى دعم اكبر بكثير من بعض المشاريع المحددة والتي لأتدخل ضمن أولوية حاجة البلد واحتياجات المواطن، ولذلك يجب تقسيم الفئات الثلاث حسب أهمية وحاجة العراق للمشاريع . بالإضافة إلى توحيد نسبة الإعفاء الضريبي بـ (٧٥%) ، ولكن التفاوت يكون موزعا على أساس المدة الزمنية التي نرى أن تنحصر بين (٥ – ١٥) سنة،حيث أن هذا الاقتراح يوفر المزايا التالية :

- تقليل فترة استرداد رأس المال وهي الهاجس الأول للمستثمر.
- سيتجه الاستثمار إلى القطاعات الاقتصادية التي يحتاجها العراق فعلاً .

د– مشكلة الاستثمار في الوضع الحالي

الملاحظات أعلاه تمثل ابرز ما تم استنتاجه من قراءة مشروع قانون الاستثمار. والسؤال المهم هو هل أن لهذا القانون دوراً في استقطاب رأس المال الاجنبي في المرحلة الحالية ؟ ولكي نحقق الأهداف التي وضع من اجلها القانون فانه يجب أن نتطرق إلى موضوع الملف الأمني الذي يشكل الآن العقبة الرئيسية في توجيه الاستثمارات إلى الاقتصاد العراقي وكحل آني أو مرحلي (بديل لحالة الترقب والانتظار) نرى تبني القانون صيغة مناطق الاستثمار المحمية (في كل محافظة) والتي يمكن تحديده بناء على دراسات موضوعية عن المناطق التي يمكن إنشاء مثل هذه المحميات، وتضمن الدولة وبموجب ملحق خاص بقانون الاستثمار مايلي :

- توفير الحماية الأمنية للمشاريع المزمع إقامتها ضمن هذه المناطق.
- توفير البنى التحتية اللازمة لإقامة المشاريع (الماء والكهرباء...)
- إعطاء حق الملكية للأرض بنسبة (١٠٠%) وعلى قدر حاجة المشروع ، شريطة أن يكون المشروع ذا أهمية في زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .
- أن تتكفل الدولة بتامين هذه المشاريع إذا ما تعرضت لإضرار ناجمة عن أعمال تخريبية بما يولد الاطمئنان لدى المستثمر على رأس ماله المستخدم في المشروع .

إما على المدى البعيد، ولأجل النهوض بالاقتصاد العراقي نحو الأفضل والاستفادة من قانون الاستثمار الاجنبي لذلك نقترح مايلي :

- العمل على رفع درجة الأمن والاستقرار السياسي في العراق بانتهاج مزيد من الإجراءات المساعدة على تثبيت النظام الديمقراطي في البلد وتنمية المجتمع المدني وتعزيز وضع حقوق الإنسان
- ضرورة ثبات ومرونة التشريعات التي يعمل في ظلها الاستثمار الاجنبي لتساعد على الاستقرار وتوليد الثقة ولاطمئنان من قبل المستثمرين الأجانب .
- الإسراع بتشريع قانون للسياسة الكمركية لتأخذ دورها الرئيسي وفق معايير سليمة لا تربك حركة انتقال السلع، بحيث تخلق مجالات سهلة وغير مكلفة للسلع المصدرة وتقليل الرسوم إلى أدنى مستوى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

- انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) حتى يستفيد المستثمرين من فوائد تطبيق الاتفاقية الخاصة بالاستثمار.
- إقامة سوق مالية متطورة للعب دور الوسيط المالي بين السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية وخاصة المشروعات المشتركة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- انتهاج سياسة مالية ونقدية مرنة وخاصة استمرار تحرير سعر الصرف والحد من عجز الموازنة العامة والحفاظ على معدل تضخم مقبول ووضع سعر فائدة محفز للاستثمار وتطوير النظام المصرفي وزيادة مقدرتها التموينية حتى تتمكن من تمويل الاستثمارات المختلفة.
- الترويج للاستثمار الاجنبي المباشر وعلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : تتضمن الدعاية والترويج بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وعقد لقاءات مع المستثمرين وإبرام الاتفاقيات مع مختلف الدول.

المرحلة الثانية : تشمل خلق الفرص المؤاتية والمشجعة للاستثمار فيها والقطاعات الجاذبة لهذه الاستثمارات وبناء المؤسسات وإصدار القوانين المشجعة للاستثمار الاجنبي المباشر.

المرحلة الثالثة : تتمثل بالمحافظة على الاستثمارات القادمة عن طريق توفير الخدمات الحكومية اللازمة والبنية التحتية الحديثة وغيرها من الخدمات التي تشجع على بقاء الاستثمارات وعدم هروبها مما يشجع بالتالي على قدوم استثمارات إضافية بفضل الجهود القائمة لخدمات هذه الاستثمارات.

الخاتمة

نود التأكيد هنا على أن الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن أن يوفر مجموعة من الفوائد للشركات والمشروعات الاقتصادية في العراق. يمكن إجمالها في النقاط التالية :

١. الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المتاحة والمتوفرة في العراق.
٢. خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية، والحد من الواردات في نفس الوقت.
٣. نقل المعرفة على شكل تقنيات إدارية، وأخلاقيات عمل وسلوكيات أصحاب المشاريع وتقنيات الإنتاج.
٤. إمكانية أن يتم التقدم الصناعي عن طريق ربط وتقييد الشركات داخل شبكات العمل التنموية والبحثية العالمية، وتحقيق نقل التكنولوجيا، وتقديم قدر كبير من رأس المال الاستثماري.
٥. إمكانية نمو المشروعات، من خلال توفير النفاذ إلى الأسواق الخارجية العالمية ، وتوفير مصدر لوظائف جديدة، حيث يعمل الاستثمار الاجنبي على تحفيز الطلب على المدخلات من جانب الموردين المحليين .

لكن من جانب آخر ،يمكن أن ينتج عن مثل هذا النوع من الاستثمارات بعض الانعكاسات السلبية يمكن إجمالها في النقاط الآتية :

١. أن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك لا تتلاءم ومتطلبات التنمية المنشودة في العراق.
٢. تحقيق تنمية غير مترابطة الأوصال، ونظرا للملكية الأجنبية للشركات لاتحقق الروابط العادية التي يمكن أن تتطور في سياق العمل التجاري المحلي

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

٣. يتم تصدير أرباح الشركات والاستثمارات الأجنبية إلى خارج القطر.

٤. يمكن أن يكون لهذه الاستثمارات الاجنبية تأثير سالب على الطلبات المقدمة من الموردين المحليين ، وعلى الإنتاج المحلي ذاته.

ومن هنا يتوجب على الحكومة العراقية بتقييم مستمر لسياساتها الاستثمارية ، وتفحص كل مشروع يقدم على حدة في إطار معادلة المنافع والإضرار، والموازنة بين عدة عوامل وتقييم الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي قد تنجم عن ذلك المشروع .

الهوامش :

١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، معوقات الاستثمار في الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية، رقم٧ ، بيروت، السنة الأولى، ص٩ .

٢.د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية – الصين نموذجا، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٤ .

3- UNCTAD, Foreign Direct Investment and Development, UNACTD ,Series on Issues in International Investment Agreements (IIA , Paper- Series), Geneva , Dec. 1998 , p2 .

٤– انظر :

– د. عدنان إسماعيل محمد، وآخرون، الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت: الواقع والتحديات مع نظرة في قانون الاستثمار الاجنبي في عام ٢٠٠١ .

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة ، رقم – ٩٩ ،بيروت، السنة الثانية ، ص٤–٥.

٥– د.عمر الفاروق البزري ، مطالعة حول الاستثمار الاجنبي ونقل التكنولوجيا ، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد ٨٦ ، السنة الثانية، أكتوبر ٢٠٠١ ، ص١٨٠ .

٦– المصدر نفسه، ص١٨٠ .

٧– د. كمال البصري، قراءة في مسودة قانون الاستثمار المقترح، تموز ٢٠٠٦ ،ص.١

٨– المصدر نفسه ، ص٢ .

٩– وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٧ ،دائرة الموازنة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١٣ .

١٠– وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥–٢٠٠٧ ، بغداد ، مايس ٢٠٠٥ ص٢٤.

١١– د. مهدي الحافظ ، محاضرة ألقيت في الندوة التي نظمها مجلس العمال العراقي في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع غرفة تجارة دبي حول إعادة اعمار العراق ، بتاريخ ٢٩ – ١٢ – ٢٠٠٤ .

١٢– اتحاد المصارف العربية، تغيير...انفتاح ... تطوير، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد(٢٨٣) ، حزيران (يونيو) ٢٠٠٤ ،ص.٢١

١٣– د.قيس صالح البدري ، تقويم نشاط الصيرفة الخاصة في العراق ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثلث لقسم الدراسات الاقتصادية للفترة ٢٢–٢٣كانون الأول ٢٠٠١، بغداد، بيت الحكمة ،٢٠٠٢ ، ص.١٨٤

١٤– عصام الجلبي، النفط والسياسة النفطية في العراق، في كتاب برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول –أكتوبر ٢٠٠٥،ص١٢٣.

١٥–كمال البصري، مصدر سابق، ص٢ .

١٦– د. مهدي الحافظ، مهمات وتحديات إعادة الاعمار في العراق، ورقة مقدمة إلى مؤتمر بيروت حول إعادة اعمار العراق للفترة ١٧–١٩ اذار٢٠٠٤ ، ص٦ .

١٧– – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مصدر سابق، ص٤٤.

١٨– المصدر نفسه، ص١٢ .

١٩– الأمم المتحدة والبنك الدولي، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق، الأمم المتحدة ٢٠٠٣ ، ص٧٣ .

٢٠– وزارة المالية، مصدر سابق ، ص١٣ .

٢١– منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون – تحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسة والسياسات المالية والنقدية في الفترة من ١٩٨٩الى ١٩٩٩ ،

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي ، العدد ٨٦ ، السنة الثانية ، أكتوبر ٢٠٠١ ،ص٢٢ .

٢٢- للمزيد من التفاصيل انظر:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ملف إعادة اعمار العراق، نشرة ضمان الاستثمار ، العدد ١٨٣ (عدد خاص) ، الكويت، تشرين الأول (نوفمبر)٢٠٠٣ ، ص٦.

- اتحاد المصارف العربية، العراق : مصدر سابق، ص٢-٣ .

٢٣- د. مهدي الحافظ، تحديات ومهمات إعادة الاعمار في العراق، ورقة مقدمة إلى مؤتمر بيروت للفترة ١٧-٢٠٠٣/١٩ ، ص٢ .

٢٤- احمد السيد النجار ، الإبعاد الاقتصادية للغزو الأمريكي للعراق، إسلام اون لاين، أيار ٢٠٠٤ ، ص١-٢ .

٢٥- د. مهدي الحافظ، مصدر سابق ، ص٤ .

٢٦- انظر في ذلك :

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مشروع قانون الاستثمار الاجنبي في العراق، بغداد ، ص١-١٧.

٢٧-كمال البصري، مصدر سابق، ص٨ .

٢٨- المصدر نفسه، ص ٨ .

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com